المحور السادس: أزمات النظام الرأسمالي (أزمة الكساد العظيم 1929)

أولا- تعريف أزمة الكساد العالمي:

ثانيا- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929

1- عوامل زيادة العرض:

1-1- تبني نظريات المدرسة الكلاسيكية

1-2- الاستقرار السياسي

1-3- نمو وتوسع الاقتصاد الأمريكي

2- عوامل تراجع الطلب:

2-1- أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية

2-2- تراجع حركة التجارة الدولية

2-3- تراجع الطلب الأوربي

2-4- انهيار بورصة الأوراق المالية الأمريكية

ثالثا: نتائج أزمة الكساد العالمي 1929

1- على المستوى الاقتصادي:

1-1- انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة

1-2- تقلبات كبيرة في أسعار الصرف

1-3- انهيار قاعدة الذهب

2 -على مستوى الفكر الاقتصادي

رابعا- معالجة أزمة الكساد 1929

1- خطة روزفلت لمعالجة الأزمة

2- أفكار كينز في معالجة الأزمة

أولا- تعريف أزمة الكساد العالمي:

هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار، ثم تدهورا كبير في الإنتاج العالمي لقلة الطلب عليه، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية من بورصة وول ستريت في أكتوبر 1929، بعرض بيع لقرابة 19 مليون سهم دفعة واحدة، وانهيار حاد في أسعار الأسهم إذا فقد مؤشر "دونجونز" 20 % من قيمته في ظرف شهر واحد و50% من قيمته في أربعة سنوات (1929-1933)، وخلال تلك الفترة انتقلت الأزمة إلى الدول الأوربية وباقي دول العالم، وأفلست العديد من الشركات وانتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها، كذلك فشل المدينون فى الوفاء بإلتزماتهم فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار وواجهت البنوك صعوبة فى تحصيل مستحقاتها.

ثانيا- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929

ارتبطت أسباب أزمة الكساد بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والفكر الكلاسيكي الاقتصادي الذي كان سائد آنذاك، وترتبط بالأزمة بزيادة العرض في المقابل تراجع في الطلب:

1- عوامل زيادة العرض: شهدت الفترة التي سبقت الكساد الكبير (1922-1929) توسعا في الإنتاج و التجارة، ليس فقط في والولايات المتحد الأمريكية و أوربا بل في العالم كله، ففي هذه الفترة ا ارتفع الإنتاج العالمي من المواد الغذائية و المواد ا لأولية بمقدار 11%، و السلع الصناعية بمقدار 26%، بالإضافة إلى التوسع في حجم التجارة الخارجية الذي وصل إلى 19%، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

1-1- تبني نظريات المدرسة الكلاسيكية: التي ترى أن العرض هو الأساس وهو قادر على خلق طلبا مساويا له (قانون ساي للمنافذ) ما يؤدي إلى تسارع وتيرة الإنتاج؛

1-2- الاستقرار السياسي: أسهمت حالة الاستقرار وتراجع حدة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى أدى إلى استئناف العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة في أوربا كما تبنت الدول برامج لإعادة إعمار ومعالجة أثار الحرب؛

1-3- نمو وتوسع الاقتصاد الأمريكي: ويرجع الازدهار الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة إلى عدة عوامل:

- استفادة من زيادة الطلب على السلع والخدمات أثناء الحرب العالمية الأولى ومولت كلا الطرفين المتحاربين، مستغلة توقف المصانع في أوربا وتحولها إلى الإنتاج الحربي؛

- استفادة الولايات المتحدة من التراكم التقني الصناعي في أرويا إذ أنه عند بداية الحرب تم تهريب كل المصانع إليها، جعلها تستفيد من تقدم التقنية الصناعية وتطوير مصانعها، بالإضافة إلى المصانع المكتسبة التي يتم تهريبها والتي تعد استثمارات متدنية التكلفة.

- عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في مردودية القطاع الفلاحي بسبب التوسع الكبير في اقتراض المزارعين لتلبية احتياجات أوربا أثناء الحرب وزيادة حجم الاستهلاك الداخلي ؛

- ارتفاع الطلب الداخلي بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي والتوسع في منح القروض.

2- عوامل تراجع الطلب:

2-1- أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية: وهذه الأزمة جاءت نتيجة تعافي الإنتاج الزراعي الأوربي، مما أدى إلى فائض في عرض منتجات الحقل وانخفاض أسعارها للنصف لعدة سنوات مما ولد انهيارا في القطاع الزراعي المستخدم لربع قوة العمل، وهذا بدوره أدى إلى انهيار حاد في الطلب على المنتجات الصناعية ومن ثم انخفاض الدخول والأسعار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مسببا أزمة في التجارة الدولية سببها القطاع الزراعي الذي تمثل منتجاته (60%) من التجارة الدولية آنذاك.

2-2- تراجع حركة التجارة الدولية: بعد الحرب العالمية الأولى انتهى عصر الحرية الاقتصادية الذي ساد العالم لفترة طويلة قبل الحرب وبدأت الدول تقيد التجارة بألوان القيود , كما تخلت الدول قاعدة الذهب (والتي منحتها استقرار في أسعار صرف عملاتها وبالتالي ساعدت على انتقال السلع والخدمات عبر الدول)، وبالقضاء على قاعدة الذهب تقلبت أسعار العملات في حدود واسعة اضطربت التجارة واختلت موازين المدفوعات.

2-3- تراجع الطلب الأوربي: لقد ساهم ارتفاع الطلب الأوربي على السلع والخدمات الأمريكية في ازدهار الاقتصاد الأمريكي لكن هذا الطلب تراجع بعد الحرب العالمية الأولى للأسباب التالية:

- تراكم الديون على عدد من الدول الصناعية في أوربا والتعويضات المفروضة على ألمانيا، وكانت اغلب هذه الديون تعود للولايات المتحدة، وتضاعفت ديون ألمانيا خلال الحرب 31 مرة، بريطانيا 11 مرة، فرنسا 6.5 مرة؛

- ارتفاع معدلات التضخم: في معظم الدول الأوربية، خاصة ألمانيا التي ضربها تضخم جامح، بسب ما قامت به جميع الدول بالتخلي عن قاعدة الذهب وزيادة كتلتها النقدية، واعتماد سياسة الإنفاق الحكومي التضخمي؛

- استئناف بعض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في أوربا بعد توقف الحرب العالمية الأولى وتعويض جزء من الواردات الأوربية من أمريكا وبالتالي تكدست البضائع الأمريكية؛

2-4- **انهيار بورصة الأوراق المالية الأمريكية**: انهارت بورصة "وول ستريت" في نيويورك في أكتوبر 1929، بسبب ارتفاع عرض الأوراق المالية وعمل المستثمرين على التخلص من الأوراق المالية، بسبب تزعزع الثقة في قدرة السوق المالية على المحافظة على استمرار ارتفاع أسعار الأسهم الذي عرفته الفترة السابقة، فمع بداية انخفاض أسعار الأسهم أدى إلى إقبال المستثمرين على بيع الأسهم دون وجود من يشتريها،مما جعل العرض أعلى من الطلب، و تراكمت الديون على المستثمرين، كما أن البنوك حملت أعباء قروض كثير غير قابلة للسداد ،مما أدى إلى أغلاق 5000 بنك أمريكي.

ثالثا: نتائج أزمة الكساد العالمي 1929

1- على المستوى الاقتصادي:

1-1- انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة: ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الإنتاج الصناعي إلى النصف بين 1929 و1932، و بلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة.

- في ألمانيا و هي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي ما يعادل 40% في الفترة من 1929 إلى 1932، و بلغ عدد المتعطلين فيها حوالي 30% من القوة العاملة.

- في فرنسا انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 30% في الفترة من 1929 إلى 1932، وارتفاع معدل البطالة إلى 20% في نفس الفترة.

-و كان وقع الكساد على الدول التي تنتج و تصدر مواد أ ولية و زراعية حاد جدا، و هذا لانخفاض أسعراها.

1-2- **تقلبات كبيرة في أسعار الصرف :** شهدت أزمة الكساد الكبير تقلبات هائلة في أسعار صرف العملات، ناتجة عن حرب العملات الأولى التي انطلقت عام 1921 م بتخفيض تنافسي لأسعار صرف العملات، ترافق هذا التنافس بسياسات حمائية قيدت التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت تدهورت

القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة، وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

3-1- انهيار قاعدة الذهب: التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب ب1931 وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيمة العملات التي كانت مرتبطة به، وفي الولايات المتحدة تم إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933.

2 -على مستوى الفكر الاقتصادي : تمثلت أهم نتائج الأزمة في ظهور الفكر الكنزي 1936 ، حيث أن انتشرت مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، والتي جاءت كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج و العمالة، لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمرا سها من قبل ، فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية و تحقيق العدالة و صد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية.

رابعا- معالجة أزمة الكساد 1929

نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا كثيرة سنتناول منها:

1- خطة روزفلت لمعالجة الأزمة: التي تم تدبيرها في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأميركي "روزفلت "والتي نصت على ما يلي:

-تقديم الدولة للسيولة المالية للبنوك.

-تخفيض قيمة الدولار الأمريكي.

-تخفيض الفوائد على القروض المالية.

-دعم الدولة الفلاحين بهدف استرجاع أراضيهم المصادرة.

-وضع حد أدنى للأجور في القطاع الصناعي.

-تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات بهدف التخلص من فائض الإنتاج.

-التأمين على البطالة والتقاعد وتقديم المساعدات لذوي الاحتياجات الخاصة.

-تشييد السدود والجسور بهدف تشغيل العاطلين.

2- أفكار كينز في معالجة الأزمة: ظهرت النظرية الكينزية والتي دعت إلى نبذ سياسة حرية التجارة وضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والإنفاق كما تمارس الادخار والاستهلاك وتكون لها سياسة نقدية مدروسة، وذلك لخلق الطلب الفعال باعتبار الطلب هو الذي يخلق العرض، فنقطة البداية هي الطلب الكلي وليس العرض الكلي، فقد أثبتت أزمة الكساد على وجود خلل في النظريات الكلاسيكية التي تدعو إلى حرية التجارية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتوازن التلقائي.